

الأمراض غير السارية (غير
المُعديّة): ما الذي تحتاج
وزارات المالية، والضرائب،
والإيرادات إلى معرفته

موجز
إعلامي لقطاع المالية
والضرائب

نقاط أساسية

- تعتبر الأمراض غير السارية عبئاً على الاقتصاد.
- يمكن للسياسات الضريبية أن تُدر إيرادات إضافية ضخمة للحكومة، وأن تنهض بالصحة العمومية في آن معا.
- الوقاية من الأمراض غير السارية أمر صائب من الزاوية الاقتصادية.
- التدابير السعريّة والضريبية فعالة جداً في دفع الناس إلى الإقلاع عن تعاطي التبغ والتقليل من استهلاك الكحول وكذلك الأغذية والمشروبات غير الصحية.
- يمكن استخدام التدابير السعريّة والضريبية بفعالية لتشجيع سلوكيات أصح واستهلاك منتجات أصح.
- يشكل تدخل الشركات التجارية تحدياً بارزاً؛ وعلى وزارات المالية، والضرائب، والإيرادات أن تكون متنبهة للخرافات التي تنشرها هذه الشركات.
- على وزارات المالية، والضرائب، والإيرادات جمع بيانات متينة لمعرفة آثار السياسات الضريبية والسعريّة.

١. تعتبر الأمراض غير السارية عبئاً على الاقتصاد

- تؤدي الأمراض غير السارية إلى تقليل القدرة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، سواء عبر الخسائر اللاحقة بالقوة العاملة نتيجة العجز والوفيات المبكرة أو من خلال خفض إداء العمال المعتلين الذين يواصلون القيام بوظائفهم. وفي ظل سيناريو 'العمل كالمعتاد' فإن الخسائر الاقتصادية التجميعية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الناجمة عن الأمراض غير السارية الأربعة الرئيسية ستتجاوز حسب التقديرات ٧ تريليونات دولار أمريكي بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٢٥، وهو ما يعادل نسبة تقرب من ٤ في المائة من الناتج السنوي لهذه البلدان عام ٢٠١٠.^١
- تسفر الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية عن خسارة في الدخل للأسر، والمجتمعات المحلية، والبلدان. وقد زادت معدلات الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية على مستوى العالم وفي كل إقليم منذ عام ٢٠٠٠،^٢ ويتطلب الأمر عملاً عاجلاً.
- تشكل التكاليف الصحية المتعلقة بالأمراض غير السارية عبئاً باهظاً على الميزانيات الوطنية. ووفقاً للتقديرات فإن التكلفة السنوية المباشرة لمرض السكري في العالم تزيد عن ٨٢٧ مليار دولار أمريكي.^٣

ما هي الأمراض غير السارية ولماذا يجب على القطاعات الحكومية أن تعمل معاً؟

هناك أربعة أمراض غير سارية رئيسية هي: الأمراض القلبية الوعائية (التي تتضمن مرض القلب والسكتات الدماغية)، والسرطانات، ومرض السكري، والمرض التنفسي المزمن.

ويقضي ٣٨ مليون شخص نحبهم كل سنة بسبب الأمراض غير السارية، بما في ذلك ١٦ مليون شخص يموتون بصورة مبكرة (قبل سن السبعين). وتحدث نسبة تزيد عن ٨٠ في المائة من الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وترجع معظم الوفيات المبكرة إلى أربعة عوامل خطر سلوكية رئيسية هي تعاطي التبغ، وتعاطي الكحول على نحو ضار، والخمول البدني، والنظام الغذائي غير الصحي.

ويتحدد مدى تعرض السكان إلى عوامل الخطر السلوكية هذه عموماً بفعل السياسات المعتمدة في قطاعات التجارة، والعمل، والضرائب، والتخطيط الحضري، والتعليم، والقطاعات الأخرى «غير المتعلقة بالصحة». ويعني ذلك أن الوفيات المبكرة والإعاقات الناجمة عن الأمراض غير السارية يمكن تفاديها إلى حد بعيد عبر النهوض بتماسك السياسات على امتداد القطاعات.

وبالنظر إلى الفوائد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية المتأتية من العناية بأمراض غير السارية فإن من الممكن تحديد استراتيجيات ونهج تحقق مكاسب مشتركة لكل القطاعات المنخرطة.

يشتمل هدف التنمية المستدامة ٣ بشأن الصحة والرفاهية على غايات تتعلق بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. وسيؤدي إنجاز هذه الغايات إلى تحقيق مكاسب مشتركة على امتداد خطة عام ٢٠٣٠، وذلك بالنظر إلى العلاقة المتعددة الاتجاهات بين الأمراض غير السارية، والفقر، وأشكال عدم المساواة، والأهداف والغايات الأخرى.

مع القسم المتعلق بالسياسات الضريبية

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليو ٢٠١٥ خطة عمل أديس أبابا، وهي الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

وتلاحظ الوثيقة الختامية العبء الجسم الذي تشكله الأمراض غير السارية عالمياً وتدرك «أن التدابير السعريّة والضريبية المطبقة على التبغ يمكن أن تشكل، في إطار استراتيجية شاملة للوقاية والمراقبة، وسيلة فعالة ومهمة للتقليل من استهلاك التبغ وتقليل تكاليف الرعاية الصحية، كما تمثل رافداً يدرّ الإيرادات من أجل تمويل التنمية في العديد من البلدان».^٤

٢. يمكن للسياسات الضريبية أن تُدر إيرادات إضافية ضخمة للحكومة، وأن تنهض بالصحة العمومية في آن معا

- تفرض كل البلدان تقريباً ضرائب على منتجات التبغ بصورة من الصور. على أن تطبيق هذه الضرائب لا يُنفذ بشكل كاف. وتعتبر رسوم بيع التبغ الوسيلة الرئيسية لزيادة أسعار منتجات التبغ بالنسبة إلى أسعار السلع أو الخدمات الأخرى.^٥ وستؤدي زيادة

رسوم بيع السجائر بمقدار ٠,٧٥ دولار أمريكي للعلبة الواحدة إلى

إدراج إيرادات إضافية بقيمة ١٤١ مليار دولار أمريكي على المستوى

العالمي.^٥ ويدعو المعيار الذي توصي به منظمة الصحة العالمية إلى

أن تشكل رسوم بيع التبغ نسبة لا تقل عن ٧٠ في المائة من سعر

التجزئة لمنتجات التبغ.

Goodchild, M, Perucic, A, and Nargis, N (2016). "Modelling the impact of raising tobacco taxes on public health and finance." *Bull World Health Organ*, 94: 250-257

WHO, WEF (2011). "From burden to "best buys": reducing the economic impact of NCDs in LMICs

http://www.who.int/nmh/publications/best_buys_summary.pdf?ua=1

منظمة الصحة العالمية (٢٠١٤). «تقرير الحالة العالمي عن الأمراض غير السارية».

[http://apps.who.int/iris/bitstream/106659789241564854/1/148114/_eng.pdf?ua=1]

منظمة الصحة العالمية (٢٠١٦). «التقرير العالمي عن مرض السكري».

[http://apps.who.int/iris/bitstream/106659789241565257/1/204871/_eng.pdf]

المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة ٦ من اتفاقية المنظمة الإطارية: التدابير السعريّة والضريبية الرامية إلى الحد من الطلب على التبغ.

[http://www.who.int/fctc/guidelines/adopted/Guidelines_article_6.pdf]

- خلصت دراسة في ناميبيا لأكثر من ٧٠٠٠ عامل بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ إلى أن السبب الأعظم للتغيب عن العمل يرجع إلى ارتفاع غلوكوز الدم ومرض السكري.^{١٠}

حقائق عائد الاستثمار^{١١}

الحقيقة ١: العواقب الاقتصادية للأمراض غير السارية فادحة

- في ظل سيناريو 'العمل كالمعتاد' فإن الخسائر الاقتصادية التجميعية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الناجمة عن الأمراض غير السارية الأربعة الرئيسية ستتجاوز حسب التقديرات ٧ تريليونات دولار أمريكي بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٥، وهو ما يعادل نسبة تقرب من ٤ في المائة من الناتج السنوي لهذه البلدان عام ٢٠١٠.

الحقيقة ٢: تكاليف توسيع نطاق الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها منخفضة جداً بالمقارنة مع عبئها.

- تقدر تكاليف الإجراءات السكانية للحد من تعاطي التبغ وتعاطي الكحول على نحو ضار، وكذلك النظام الغذائي غير الصحي، والخمول البدني، بنحو ملياري دولار أمريكي سنوياً لجميع الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، أي أقل من ٠,٤٠ دولار أمريكي للشخص الواحد؛
- تصل تكلفة تدخلات الأمراض غير السارية الخاصة بالأفراد والأفضل من حيث المردودية إلى ١١,٤ مليار دولار أمريكي سنوياً لكل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (استثمار سنوي يتراوح بين أقل من ١ دولار أمريكي للشخص الواحد في البلدان المنخفضة الدخل إلى ٣ دولارات أمريكية للشخص الواحد في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط).

الحقيقة ٣: العائد المتأتي من توسيع نطاق الوقاية والعلاج هائل.

- من الزاوية الاقتصادية فإن العوائد ستصل إلى العديد من المليارات من الدولارات من الناتج الإضافي. وعلى سبيل المثال فإن الحد من معدلات الوفيات الناجمة عن مرض القلب الاحتشائي والسكتات الدماغية بنسبة ١٠ في المائة سيؤدي إلى خفض الخسائر الاقتصادية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بمبلغ يقدر بنحو ٢٥ مليار دولار أمريكي سنوياً، وهو ما يزيد بمعدل ثلاثة أضعاف عن الاستثمار اللازم للإجراءات اللازمة لتحقيق هذه المنافع؛
- من الزاوية الصحية فإن عوائد الاستثمار ستكون على شكل تجنب العديد من الملايين من الوفيات المبكرة.

- تفرض معظم البلدان بالفعل ضرائب على الكحول بشكل ما. على أن هذه البلدان تتخلى عن مليارات الدولارات من الإيرادات لإحجامها عن فرض معدلات أعلى من الضرائب على الكحول.^٦

- يمكن أن يدر فرض ضرائب على الأغذية غير الصحية والمشروبات المحلاة بالسكر بالمثل إيرادات إضافية كبيرة.

- في عام ٢٠١٢ بلغ عدد الوفيات التي عزيت إلى أسباب بيئية ١٢,٦ مليون وفاة على المستوى العالمي، منها ٨,٢ مليون وفاة ترجع إلى أمراض غير سارية ناجمة عن تلوث الهواء.^٧ ويمكن لتدابير إلغاء إعانات الوقود الأحفوري، وتطبيق خطط استيفاء الرسوم من مستخدمي الطرق/تسعير الطرق الحضرية، وفرض ضرائب على العربات العاملة بالوقود والمحركات جميعاً أن تُدر الإيرادات.

وبمقدور الإيرادات المحصلة من هذه الضرائب أن تعزز الاعتمادات المالية العامة المخصصة للصحة والتعليم؛ وأن تحقق التغطية الصحية الشاملة؛ وأن تكفل توافر الأغذية الصحية ومياه الشرب المأمونة في المدارس؛ وأن تزيد برامج تعزيز الصحة، وأن تموّل التعليم الابتدائي والثانوي. وعلى سبيل المثال فإن الفلبين تستخدم الإيرادات المحصلة بفضل قانونها الإصلاحية البارز المتعلق بـ «ضرائب بيع السلع الضارة» لتمويل التغطية الصحية الشاملة والنهوض بالرعاية الصحية.

٣. الوقاية من الأمراض غير السارية أمر صائب من الزاوية الاقتصادية

إن تكاليف الإحجام عن اتخاذ تدابير بشأن الأمراض غير السارية تفوق كثيراً مقادير الاستثمارات اللازمة لتفادي هذه التكاليف وضمان مجتمعات صحية ومنتجة.

- تخسر بربادوس كل سنة ما يقدر بنحو ٢,٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب خسائر القدرة الإنتاجية وتكاليف الرعاية الصحية المتعلقة بمرض السكري والمرض القلبي الوعائي وحدهما.^٨
- وفقاً لدراسة للبنك الدولي عام ٢٠١١ فإن الأمراض المزمنة أدت إلى خفض إمدادات اليد العاملة في مصر بنسبة تقرب من الخمس. ونتيجة لذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي يقل بنسبة ١٢ في المائة عن مستواه الممكن.^٩

٦ انظر: Stenberg, K, et al. (2010). "Responding to the challenge of resource mobilization - mechanisms for raising additional domestic resources for health."

World Health Report. Background Paper 13. Geneva: WHO.

٧ منظمة الصحة العالمية. ٢٠١٦ «عزو ١٢,٦ مليون حالة وفاة كل سنة إلى البيئة غير الصحية حسب التقديرات».

[http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2016/deaths-attributable-to-unhealthy-environments/en/]

٨ Nation news (2016). "Barbados losing GDP to NCDs"

http://www.nationnews.com/nationnews/news/81654/barbados-losing-gdp-ncds

٩ Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference. 313/A/RES/69

on Financing for Development (Addis Ababa Action Agenda). Resolution Adopted

by the General Assembly on 27 July 2015. http://www.un.org/en/ga/search/view_313/doc.asp?symbol=A/RES/69

١٠ Guariguata, L, et al. (2012). "Diabetes, HIV and other health determinants associated with absenteeism among formal sector workers in Namibia." *BMC 44-Public Health*, 12:44

١١ WHO, WEF (2011). "From burden to "best buys": reducing the economic impact of NCDs in LMICs" http://www.who.int/nmh/publications/best_buys_summary.pdf?ua=1

٤. التدابير السعرية والضريبية فعالة جداً في دفع الناس إلى الإقلاع عن تعاطي التبغ والتقليل من استهلاك الكحول وكذلك الأغذية والمشروبات غير الصحية

فرضت العديد من البلدان ضرائب بشكل حاد لتثبيط استهلاك المنتجات الضارة بالصحة، مع تحقيق إيرادات مهمة حكومية في الوقت ذاته.

- زادت الصين، عام ٢٠١٥، معدل ضريبة مبيعات الجملة المفروضة على السجائر من ٥ إلى ١١ في المائة. وبعد عام واحد انخفضت مبيعات السجائر بنسبة ٣,٣ في المائة. وحققت الضريبة إيرادات إضافية بقيمة ٧٠ مليار يوان (١١ مليار دولار أمريكي) للحكومة المركزية خلال سنة واحدة.^{١٢} وجنت الفلبين مبلغ ٣,٩ مليار دولار أمريكي من الإيرادات الإضافية في السنوات الثلاث الأولى من تطبيق قانون ضرائب بيع السلع الضارة، وجاء القسم الأعظم من هذا المبلغ من الضرائب المفروضة على التبغ.^{١٣}
- طبقت المكسيك عام ٢٠١٣ ضريبة منتجات بقيمة ١ بيزو على كل لتر من المشروبات المحلاة بالسكر، مما أدى إلى انخفاض بنسبة ١٢ في المائة في الاستهلاك بحلول نهاية عام ٢٠١٤، بل وإلى نسبة انخفاض أشد (١٧ في المائة) في صفوف الأسر ذات الدخل المنخفض.^{١٤} ودّرت الضريبة مبلغ ١,٣ مليار دولار أمريكي من الإيرادات للحكومة المكسيكية خلال عام ٢٠١٤.
- شرعت هنغاريا عام ٢٠١١ بتطبيق ضريبة على المنتجات الغذائية المحتوية على مستويات غير صحية من السكر، والملح، والمقومات الأخرى. وانخفض استهلاك الأغذية غير الصحية بشكل كبير، وقامت نسبة ٤٠ في المائة من مصنعي الأغذية بخفض (٢٨ في المائة) أو إزالة (١٢ في المائة) المقومات غير الصحية في منتجاتهم. ودّرت الضريبة في سنواتها الأربع الأولى مبلغ ٢١٩ مليون دولار أمريكي لصالح الإنفاق على الصحة العمومية.^{١٥}

وتعتبر السياسات الضريبية المناصرة للصحة رخيصة نسبياً من حيث التنفيذ، وأكثر مردودية من الانتظار حتى تطور الأمراض. وعلى سبيل المثال فإن الضرائب المفروضة على التبغ كفوءة من الزاوية الاقتصادية وذات تكلفة تنفيذ زهيدة. ووفقاً لتقديرات دراسة حديثة فإن تكلفة تنفيذ وإدارة الزيادات في الضرائب المفروضة على التبغ تبلغ ٠,٥ دولار أمريكي لكل شخص في السنة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بحيث تحتل المرتبة الدنيا في قائمة كل سياسات مكافحة التبغ من حيث التكلفة.^{١٦} وصنّف المحللون المستقلون الزيادات في الضرائب المفروضة على التبغ على أنها تدخّل ذو

تبعث التدابير الضريبية المناصرة للفقراء برسالة قوية بأنه لن يُسمح للجماعات المنتفذة، مثل صناعة التبغ، بأن تجني الأرباح دون أن تلقي بالاً إلى أشد الفئات حرماناً في المجتمع.

قيمة «هائلة»، مع توافر بيانات متينة تشير إلى أن الفوائد تزيد بنسبة ١٥ مرة على تكاليف التنفيذ.^{١٧}

٥. يمكن استخدام التدابير السعرية والضريبية بفعالية لتشجيع سلوكيات أصح واستهلاك منتجات أصح

على البلدان أن تقيّم وتنظر في أمر اتخاذ ما يلي:

- تنفيذ تدابير ضريبية لتشجيع استهلاك الأغذية والمشروبات الصحية (مثل دعم مبيعات وبائعي الفاكهة والخضروات، وخفض رسوم استيراد الأسماك الطازجة)؛
- فرض رسوم بيع المصنّعين على منتجي الأغذية المجهزة، لتشجيع إنتاج أغذية ومشروبات ذات محتوى أقل من الملح، والسكر، والدهون. ويمكن لمثل هذا التغيير في التركيبة أن يخلف أثراً واسعاً على الصحة العمومية؛^{١٨}
- تحويل القيود السعرية تدريجياً نحو المنتجات الأصح كوسيلة حيادية من حيث العائدات لتحسين الصحة. وفي الوقت الراهن فإن العديد من البلدان تدعم أو تفرض قيود سعرية على منتجات مثل السكر، والملح، وزيت النخيل، والدقيق المكرر، مما يجعل أسعار البدائل الأصح أعلى.^{١٩}

^{١٢} WHO (2016). "Tobacco tax increase results in decreased tobacco consumption" <http://www.wpro.who.int/china/mediacentre/releases/201620160510/en/>

^{١٣} WHO. "Earmarking revenues for health: a finance perspective on the Phillipine Syntax Reform" http://www.who.int/health_financing/topics/public-financial-management/D2-S4-JPaul-earmarking.pdf

^{١٤} Colchero, MA, et al. (2016). "Beverage purchases from stores in Mexico under the .excise tax on sugar sweetened beverages: observational studies." *BMJ*, 352: h6704

^{١٥} WHO. "Public health product tax in Hungary: An example of successful intersectoral action using a fiscal tool to promote healthier food choices and raise .revenue for public health" http://www.euro.who.int/__data/assets/pdf_file/0004287095/Good-practice-brief-public-health-product-tax-in-hungary.pdf

^{١٦} WHO (2011). "Scaling up action against noncommunicable diseases: how much .?will it cost" http://www.who.int/nmh/publications/cost_of_inaction/en/

^{١٧} Copenhagen Consensus (2015). "Preliminary Benefit-Cost Assessment for the 12th Session .OWG Goals" http://www.copenhagenconsensus.com/sites/default/files/owg12.cost-benefit-assessment_0.pdf

^{١٨} Pomeranz, JL (2013). "Taxing food and beverage products: a public health perspective and a new strategy for prevention." *University of Michigan Journal of .Law Reform*, 46(3)

^{١٩} استنتاجات من البعثات القطرية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، ٢٠١٦.

٦. يشكل تدخل الشركات التجارية تحدياً بارزاً؛ وعلى وزارات المالية، والضرائب، والإيرادات أن تكون متنبهة للخرافات التي تنشرها هذه الشركات

تسعى شركات التبغ، والكحول، والأغذية في غالب الأحيان إلى التأثير على الحكومات باستخدام عدد من الحجج الزائفة لإقناعها بعدم فرض الضرائب على المنتجات الضارة بالصحة.^{٢٠} إذ إنها تحتاج، مثلاً، بأن مثل هذه الضرائب تنازلية وغير عادلة بالنسبة للفقراء الذين تقتطع الضرائب حصة أكبر من دخلهم. وفي الحقيقة فإن بينات السياسات غير الخاضعة للتنظيم ليست منصفة للفقراء لأنها تسمح باستمرار الأشكال الصارخة من عدم المساواة من حيث توزيع الأمراض غير السارية وعوامل خطرها. ومعدلات الأمراض أعلى بكثير في صفوف المجموعات الأشد فقراً واستبعاداً. كما أن الظروف الصحية بين الفقراء لا تُكتشف وتُعالج على الأرجح مما يزيد من أوجه عدم المساواة.

الضرائب المفروضة على المنتجات الضارة بالصحة ليست تنازلية

على العكس تماماً. ففي مختلف أرجاء العالم تلقي الأمراض غير السارية بعينها الأكبر على عاتق الفقراء. وتستهدف شركات التبغ، والكحول، والأغذية البلدان الأكثر فقراً والشرائح السكانية الأقل دخلاً. ويعيش الفقراء على الأغلب أيضاً في بيئات تجعل من الخيار الصحي الخيار الصعب.

وتؤدي الضرائب إلى تحقيق الإنصاف. إذ أن الفقراء هم الذين يجنون في الغالب فوائدها المتعددة في مجالات الصحة، والحد من الفقر، وتوفير التعليم، وإتاحة الفرص. وفي الوقت ذاته ينتهي المطاف بالمتعاطين الميسورين، الذين ينخفض تعاطيهم نتيجة الزيادات السعيرية بنسب أقل، إلى تسديد الجزء الأعظم من الزيادات الضريبية.

ويمكن بعد ذلك إعادة استثمار إيرادات هذه الضرائب في برامج تعود بالنفع على الفقراء، مما يعزز من طابعها التصاعدي.

تبيد خرافات صناعة التبغ

الخرافة ١: زيادات الضرائب المفروضة على التبغ ستؤدي إلى خفض الإيرادات الضريبية (لأن الاستهلاك سينخفض).

لا: فإيرادات الضرائب تزيد في الواقع (لأن الانخفاض في المبيعات أقل من المعدل التناسبي لزيادة الأسعار). وكما برهنت تجربة الفلبين والعديد من البلدان الأخرى حول العالم فإن زيادة ضرائب التبغ تؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية.

الخرافة ٢: الضرائب المفروضة على التبغ ستحد من النشاط الاقتصادي

لا: فسيحل محل الإنفاق على التبغ إنفاق على خدمات ومنتجات استهلاكية أخرى.

الخرافة ٣: تخلق الضرائب عبئاً مالياً على المدخنين الفقراء لأنهم ينفقون حصة أكبر من دخلهم على منتجات التبغ.

ليس تماماً: فذوي الدخل الأدنى أشد حساسية إزاء الزيادات السعيرية، وسيقومون بتحويل سلوكهم الاستهلاكي بالإقلاع أو بخفض مستوى استهلاك التبغ أكثر من المستهلكين ذوي الدخل الأعلى. وبالتالي فإن الضرائب الأعلى ستساعد على الحد من إنفاقهم الشخصي على التبغ وستحسن في الوقت ذاته من صحتهم.

الخرافة ٤: تخلق فوارق الضرائب والأسعار المتعلقة بالتبغ والقائمة بين البلدان حافزاً للإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ

ليس تماماً: فهناك عوامل أخرى أكثر أهمية تشجع الاتجار غير المشروع، مثل ضعف الحوكمة/الافتقار إلى التزام عالي المستوى، وضعف إدارة الجمارك والضرائب، والفساد، والتواطؤ مع مصنعي السجائر.

وبالتالي: ينبغي فرض زيادات الضرائب بالتوافق مع تدابير لتعزيز إدارة الضرائب (مثل تبسيط تطبيق الضرائب، ورصد سوق منتجات التبغ، وتعزيز الجمارك والشرطة) للحد من حوافز التهريب الضريبي من جانب المصنّعين وتقليل التهريب كمصدر إيرادات للمنظمات الإجرامية.



Smith, K, et al. (2016). "Tobacco, alcohol and processed food industries – Why do public health practitioners view them so differently?" *Front Public Health*, 4:64



تكوين رأس المال السياسي للتدابير السعرية والضريبية من أجل مجابهة الأمراض غير السارية

عدم الاستهانة على الإطلاق بقوة المجتمع المدني والرأي العام. يرجع الفضل في نجاح ضريبة المشروبات السكرية في المكسيك إلى مشاركة منظمات خيرة محترمة، والمناصرة الإعلامية، والمناصرة السياسية، وإعداد حملات استراتيجية، وانخراط المجتمعات المحلية. وينبغي تسخير غضب الرأي العام الجياش على ممارسات الشركات.

تأثير المسألة. يتزايد دعم الجمهور العام عادة حينما تُنفق الإيرادات (الإضافية) بشفافية وتُكرس لتعزيز الصحة أو الإنفاق الاجتماعي.

توضيح لماذا ستستفيد القطاعات غير المتعلقة بالصحة. في حين أن الأمراض غير السارية وعوامل خطرهما تؤثر على الصحة فإنها كذلك تعيق التقدم نحو تحقيق النمو الاقتصادي، وإرساء قوة عمل متينة، والحد من الفقر، وتوفير التعليم. ومن المرجح أن تكتسب المقترحات الضريبية التي توضح هذه الفوائد دعماً من العديد من الجهات صاحبة المصلحة.

٧. على وزارات المالية، والضرائب، والإيرادات جمع بيانات متينة لمعرفة آثار السياسات الضريبية والسعرية

يعتبر رصد وتقييم السياسات الضريبية أساسياً لتقدير أثرها على الأسعار، بما يتيح توجيه عمليات تنقيحها وتحسينها. كما أن ذلك يمكن أن يساعد على تقدير أثر هذه السياسات بطريقة مستقلة وتنفيذ الحجج الشائعة للشركات المستخدمة في مجابهة تنفيذ هذه السياسات أو توسيعها.

٨. الاستعداد للانطلاق

على وزارات المالية، والضرائب، والإيرادات بادئ ذي بدء أن تقوم بما يلي:

- العمل مع وزارة الصحة على إعداد طلب استثمار معمل لتقدير عوائد الاستثمار في تدابير موسّعة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.
- الاضطلاع بدور شركاء أساسيين في استجابة الحكومة للأمراض غير السارية، والانخراط بشكل كامل في وضع السياسات والخطط وتنفيذها؛
- تكوين رأس مال سياسي للتدابير السعرية والضريبية من أجل مجابهة الأمراض غير السارية؛
- ضمان إرساء آليات للحماية من تدخل الشركات في العملية الحكومية لوضع السياسات.



© منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٦. جميع الحقوق محفوظة.



تولى فريق مشترك من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع هذا الموجز الإعلامي. والموجز هذا مخصص لأغراض الدعوة وهو يوفر مجموعة من الخيارات للعمل. ولا يمثل الموجز موقفاً رسمياً لمنظمة الصحة العالمية أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولم يتم طرحه على الأجهزة الرئاسية فيهما. كما لا تشكل الإحالات إلى الدول الأعضاء والشركاء أو تنطوي على تأييد بأي حال من الأحوال لهذا الموجز.

WHO/NMH/NMA/16.94